أثر السياسة الضريبية على تشجيع الاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر

The impact of tax policy on investment encouraging in small enterprises in Algeria

مراد مخلوفي[1] *، عبد الرزاق بن الزاوي[2]

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، mourad.makhloufi@univ-biskra. dz

[2] جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، abderezzak.benzaoui@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 04 /2021/10 تاريخ القبول: 18 /2022/06 تاريخ النشر: 30 /2022/06

ملخص:

نسعى من خلال هذه الدراسة الى تبيان أثر السياسة الضريبية على تشجيع الاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر، وتحليل العلاقة بين السياسة الضريبية التحفيزية ، والاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر.

وقد تبين أن للسياسة الضريبية دور اساسي في تشجيع الاستثمار في المؤسسات المصغرة، حيث أن هناك علاقة طردية بين التحفيز الضريبي والاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر، وهذه النتيجة متوافقة مع النظرية الاقتصادية.

الكلمات مفتاحية: ضريبة ، سياسة ضريبية، تحفيز ضريبي، استثمار، مؤسسات مصغرة.

تصنيفات *JEL* : *E62*

Abstract *:*

In this study, we aim to clarify the impact of tax policy on investment encouraging in small enterprises in Algeria. Also, to analyze the relationship between tax stimulus policy and investment in small enterprises in Algeria.

We concluded that tax policy plays a main role in encouraging investment in small enterprises. Where there is a positive relationship between tax stimulus and investment in small enterprises in Algeria, so this result agreed with the economic theory .

Keywords: tax, tax policy, tax stimulus, investment, small enterprises.

Jel Classification Codes: E62.

المؤلف المرسل: مراد مخلوفي ، mourad.makhloufi@univ-biskra.dz مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

1مقدمة:

لا يختلف الاقتصاديون في أهمية ودور الاستثمار في مجال المؤسسات المصغرة في التوظيف ورفع معدلات التنمية الاقتصادية، وتهتم مختلف دول العالم ومع اختلاف سياساتها واختلاف مستويات تقدمها بتقديم الدعم والنصح والمشورة لهذا النوع من المؤسسات بهدف ضمان استمرارية هذا القطاع الحيوي واستمرارية نموه لتنمية اقتصادها المحلي.

كما يعد الاستثمار في المؤسسات المصغرة من أهم محركات التنمية، وإحدى دعائمها الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد المحلي أو الإقليمي، وبذلك ينظر إلى الاستثمار في المؤسسات المصغرة على أنه وسيلة للحد من البطالة نظراً إلى كثافة عنصر العمل به وانخفاض ما تستلزم من رأس مال لخلق فرص العمل . كما أنه وسيلة للتقريب بين الدخول في اتجاه تحقيق عدالة التوزيع وللتخفيف من حدة الفقر، ونظراً إلى أهمية هذا القطاع أي المؤسسات المصغرة في التنمية فقد أولته دول كثيرة ومنها الجزائر عناية تمثلت في إنشاء هياكل مؤسساتية للتخطيط والإشراف، ووضع برامج تنموية محلية.

فالجزائر كغيرها من البلدان تسعى من خلال برامجها الاقتصادية لدعم وترقية الاستثمار في المؤسسات المصغرة من خلال عدة إجراءات وتدابير اقتصادية تحاول من خلالها إدارة العملية الاستثمارية بعقلانية ورشاد هدفها الوصول إلى وتيرة نمو اقتصادية قوية ومستدامة.

ومن أهم الإجراءات والتدابير الاقتصادية الاهتمام بالسياسة الضريبية وذلك لأنها تستطيع القيام بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني ،ويظهر دور السياسة الضريبية من خلال الامتيازات الضريبية المقدمة لمستثمري المؤسسات المصغرة.

من خلال ما سبق تتضح معالم **الاشكالية الرئيسية** المتمثلة في :

ما تأثير السياسة الضريبية التحفيزية التي تتبناها الجزائر في تشجيع الاستثمار في المؤسسات المصغرة ؟

وتقودنا هذه الاشكالية الى التساؤل التالي:

- ✓ هل توجد علاقة سببية بين تقديم التحفيزات الضريبية وزيادة الاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الاشكالية قمنا بوضع الفرضية التالية:

- ✓ هناك علاقة طردية بين التحفيز الضريبي والاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر.

الهدف من الدراسة :

من أهم الأهداف التي نسعى إليها من خلال هذه الدراسة تبيان أثر السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر، وتحليل العلاقة بين السياسة الضريبية التحفيزية ، والاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر.

المنهجية المتبعة في الدراسة :

في هذه الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الملائمين لهذه الحالات من الدراسة.

2 ماهية الضريبة والسياسة الضريبية : في ما يلي سنعرض الاطار المفاهيمي للضريبة والسياسة الضريبية .

1.2تعريف الضريبة:

تعّرف الضريبة على أنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف و الأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة (محرزي، 2003، صفحة 14) .

2.2 أهداف الضريبة:

تفرض الضريبية على الأشخاص من أجل تحقيق أغراض معينة يأتي في مقدمتها الهدف التمويلي باعتبارها مصد ار هاما للإيرادات العامة بالإضافة إلى الأهداف المالية والسياسية والاقتصادية الأخرى وقد تطورت هذه الأهداف بتطور دور

الدولة، وزيادة أنشطتها وتدخلها في الحياة الاقتصادية بصورة فعالة لان هذا الاقتطاع الإجباري الذي أصبح بمثابة أداة أساسية في يد الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومن أهم أهداف الضريبة في العصر الحديث بصورة عامة نجد (عبيرات، 2018، الصفحات 31-34) :

1.2.2 الأهداف المالية:

تهدف الضريبة في المقام الأول إلى تحقيق غاية مالية هي تغطية الأعباء العامة، ويعني هذا أن تسمح بتوفير الموارد المالية بصورة تضمن لها الوفاء بالتزاماتها تجاه الإنفاق على الخدمات العامة لأفراد المجتمع، وعلى الاستثمارات الحكومية، وهو الهدف الوحيد للضريبة وفقا للفكر المالي التقليدي بإعتباره من أهم الاهداف الرئيسة والهامة لأي ضريبة، فتأمين إيرادات دائمة من مصادر داخلية للخزينة العامة للدولة أحد غايات السلطات العمومية، من هنا نشأت قاعدة وفرة حصيلة الضرائب، أي اتساع وعاء الضريبة بحيث يكون شاملا لجميع الاشخاص الطبيعيين مرتفعا والاعتباريين بشرط الاقتصاد بقدر الإمكان من نفقات الجباية بحيث يكون الايراد الضريبي وذلك لمواجهة أعباء النفقات العامة للدولة ،ولقد احتفظت بهذا الهدف باعتبارها المورد الأساسي للدولة ولكونها تمثل جوهر النظام الضريبي. ومن هنا يمكن القول أن هدف الضريبة هو الوصول إلى توازن الميزانية، وهذا هو الأثر المالي المباشر للضريبة، بحيث تعتبر محور أي سياسة ضريبية، خاصة لدى الدول النامية التي تعتمد على الضريبة كمصدر من مصادر التمويل بفعل عدم تمتعها بجهاز إنتاجي ضخم يكفي لتشغيل مواردها المعطلة .

2.2.2 الاقتصادية الأهداف:

إذا كانت الغاية المالية في ضل الفكر المالي التقليدي هي الغاية المباشرة للضريبة ولا يجوز أن تكون غير ذلك ،فإن للفكر المالي المعاصر أري أخر، حيث يمكن أن تكون الضريبة أداة من أدوات الضبط الاقتصادي، التي تجعل منها أهم مصدر لتمويل التنمية وأداة هامة لتشجيع الاستثمار وأداة رقابة هامة، أي أن الضريبة تستخدم بهدف الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي غير مشوب بالتضخم أو بالانكماش وهكذا نرى أن الضريبة كأداة يمكن أن تلعب دوار في المجال الاقتصادي وعليه يمكن ذكر بعض الأهداف الاقتصادية التي نجملها فيما يلي:

- ✓ إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية: من خلال تشجيع الدولة لبعض فروع النشاط الاقتصادي، فإذ استهدفت الدولة مثلا القطاع الصناعي أو بعض فروعه وقامت بإعفاء تلك النشاطات من الضرائب كليا وجزئيا أو تخفيفها، فهذا يؤدي إلى نمو وتطور ذلك الفرع من النشاط الاقتصادي ويترتب على هذا إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية وتحقيق مستوي إنتاج أعلى.
- ✓ تحقيق الإستقرار الاقتصادي في حالتي الركود والتضخم : ففي حالة الركود والكساد يمكن استخدام السياسة المالية التوسعية للوصول بالاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل، ويتحقق هذا بتخفيف أسعار الضريبة وزيادة الإعفاءات من الضرائب، مما يؤدي الي وفرة الأموال المتداولة وبالتالي زيادة الطلب على السلع وثم تنشيط الاقتصاد.

أما في حالة التضخم فان السياسة المالية المطلوبة هي سياسة مقيدة ويمكن في هذه الحالة زيادة معدلات الضرائب، وفرض ضرائب جديدة على الدخول بصفة عامة، بالإضافة الي زيادة درجة التصاعد في معدلات الضرائب القائمة وتخفيض معدل الضريبة على السلع المستوردة وخاصة السلع الضرورية والأساسية، مما يؤدي إلى زيادة السلع المستوردة في الأسواق الداخلية ويقلل من الطلب على السلع والخدمات المحلية فتقل حدة ارتفاع الأسعار وذلك فرض ضرائب غير مباشرة على السلع المصدرة وخاصة تلك المنتجات التي ترتفع أسعارها في الأسواق الداخلية مما يؤدي الى زيادة كمياتها في الأسواق المحلية ،وهذا لإمتصاص جزء من القوة الشرائية مما يرغم الأفراد على تقييد استهلاكهم، وبالتالي ينقص الطلب الكلي وتنخفض الضغوط التضخمية، وهناك أهداف أخرى تتمثل فيما يلي:

- ❖ تشجيع بعض أنواع المشروعات لاعتبارات معينة فتعفيها من الضرائب جزئيا أو كليا؛
- ❖ توجيه نمط استهلاك المجتمع، كالحد من استهلاك بعض السلع الكمالية؛

- ❖ تحقيق تنمية اقتصادية، وذلك باستخدام الضرائب في تعبئة الموارد المالية كتشجيع الادخار بإعفاء الأموال المودعة لدى البنوك أو فرض ضرائب خفيفة عليها؛
- ❖ حماية الصناعات الوطنية.

3.2.2الأهداف الاجتماعية:

إن الأهداف الاجتماعية للضريبة تتكامل مع الأهداف الاقتصادية، حيث نجد أن للضريبة القدرة على إحداث آثار جذرية في المجتمع، وهي الأفكار التي نادي بها بعض الاشتراكيين والتي تمثلت في الإلتجاء إلى الضرائب بدلا من العنف لتحقيق ملكية الدولة لوسائل الإنتاج وتساوي الأوضاع الاجتماعية ،ولقد نجحت هذه المبادئ في إحداث تغيير اجتماعي كبير، فقد فرضت ضرائب تصاعدية على الدخل والتركات في نفس الوقت، وتم تخفيض الضرائب على السلع الضرورية بعكس السلع الكمالية التي خضعت إلى ضرائب مرتفعة وبهذا تحققت العدالة الاجتماعية وذلك بزيادة القدرة الشرائية الحقيقية لذوي الدخول المحدودة والحد من تلك التي يتمتع بها أصحاب الدخول المرتفعة ويمكن ذكر مجموعة من الأهداف كالتالي:

- ✓ إعادة توزيع الدخل القومي: وذلك بفرض ضريبة تصاعدية على الثروات والتركات والدخول والسلع سيحد من تكتل الثروات بيد القلة من أفراد المجتمع وهم في الغالب أفراد الطبقة الغنية، وبذلك يقل التفاوت في الدخول ويتبعه توزيع الدخل والثروة نحو المساواة؛
- ✓ معالجة بعض الأزمات الاجتماعية: مثل حل أزمة السكن وهنا تستخدم السياسة الضريبية في هذا المجال الإعفاءات الضريبية على رأس المال المستثمر في قطاع الاسكان أو من خلال تخفيض الضرائب على الأراضي الموجود بها وحدات سكنية، كما يمكن استخدام الضريبية من خلال فرض ضريبة عالية على المساكن الشاغرة كليا أو جزئيا، بحيث يؤدي إلى دفع مالكي هذه العقارات إلى الإسراع في تأجيرها واشغالها من أجل تفادي دفع ضرائب عالية، ويترتب على ذلك توفر خدمات السكن وربما يقود إلى حل كلي أو جزئي لازمة السكن؛
- ✓ تهذيب بعض السلوكيات الاستهلاكية: مثل تجنب بعض المظاهر الاجتماعية السيئة مثل التدخين وشرب الكحول، من خلال رفع أسعار الرسوم مثلا على المنتجات الكحولية والتبغ ... الخ؛ ويمكن للدولة إن تعمل على الحد من انتشارها وذلك عن طريق فرض ضرائب مرتفعة على صنعها وبيعها، وفرض ضرائب جمركية مرتفعة؛
- ✓ تشجيع أو تحديد النسل: ففي الدول التي تعاني من ارتفاع في عدد سكانها تقوم الدولة بفرض ضرائب مرتفعة بشكل يتناسب مع اعداد الاسرة بشكل متصاعد، والعكس في الدول التي تعاني من نقص في عدد سكانها تخفض الضريبة المفروضة على الأفراد وتزيد من الاعفاءات الضريبية وتقديم الحوافز التي تشجع الأفراد على الانجاب.

4.2.2 الأهداف السياسية:

تستخدم الضرائب من الناحية السياسية على المستوى الداخلي والخارجي على حد سواء، فبالنسبة للسياسة الداخلية أصبحت الضريبة مرتبطة بشكل مباشر بمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تستعمل الضريبة أيضا لتحقيق التوازن الجهوي، فعلى سبيل المثال ومن أجل إنعاش المناطق الصحراوية المعزولة في إطار سياسة الجنوب الكبير تمنح امتيازات وتحفيزات ضريبية للاستثمار في هذه المناطق لجلب رؤوس الأموال واليد العاملة ،حيث تم تخفيض على الضرائب بـ 50% من مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات وذلك بصفة انتقالية ولمدة 5سنوات ابتداء من أول جانفي1995 ،أما بالنسبة للسياسة الخارجية فتستخدم الضريبة من خلال الاتفاقيات الدولية الثنائية أو متعددة الأطراف، حيث تفرض رسوم جمركية عالية على منتجات بعض الدول مقابل خفضها على منتجات دول أخرى، وهذا ما يؤثر على العلاقات الدولية.

3.2 تعريف السياسة الضريبية:

تعرف السياسة الضريبية على" أنها مجموعة من البرامج التي تضعها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية منها والمحتملة، لأحداث أثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب أثار أخرى غير مرغوب فيها من أجل تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية." (حجازي، 2001، صفحة 7)

3.2 أدوات السياسة الضريبية:

إن إتباع أي سياسة من قبل الدولة يعتمد على توفير واقتناء مجموعة من الوسائل والأدوات التي يجب الاعتماد عليها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة. فمن أهم الأدوات التي تعتمد عليها السياسة الضريبية في تحقيق أهدافها (قدي، 2004، صفحة 174):

1.3.2 الإعفاء الضريبي:

يعني إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين بدفع الضريبة في مبلغ الضرائب الواجب السداد، فالمقصود به هو منح المشروعات الاستثمارية إعفاءا ضريبيا لعدد من السنوات في بداية حياتها الإنتاجية لهذا فإن الإعفاءات الضريبية يمكن استخدامها بطريقة تسمح بأن تمارس دورا في التأثير على حجم الاستثمارات في القطاع الخاص ونمط توزيعها بين الصناعات والقطاعات المختلفة، وتكون هذه الإعفاءات إما دائمة ومؤقتة.

2.3.2 التخفيضات الضريبية:

تعني إخضاع الممول لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة أو تقليص الوعاء الضريبي مقابل الالتزام ببعض الشروط، كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها أو التخفيضات الممنوحة لتجار الجملة على الرسم على النشاط المهني نضير التزامهم تقديم قائمة الزبائن المتعامل معهم والعمليات التي تم إنجازها معهم لصالح مصلحة الضرائب.

2.3.2 نظام الإهتلاك :

يعرف على أنه النقص الحاصل في قيمة الاستثمارات أو الأصول الثابتة نتيجة الاستخدام أو مرور الزمن والإبداع التكنولوجي ويعبر عنه القسط السنوي من القيمة الكلية للأصل بقسط الاهتلاك، ويطرح هذا القسط من الدخل الخاضع للضريبة وبالتالي يصبح العبء الضريبي أقل مقارنة بحجم الدخل الخاضع للضريبة قبل الاهتلاك، ويعتبر هذا الأخير مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر عن النتيجة من خلال المخصصات السنوية، التي يتوقف حجمها على النظام المرخص في استخدام (ثابت، متزايد، متناقص) ، وكلما كبر حجم هذه المخصصات والتسارع في بداية الاستثمار خاصة في فترات التضخم ، كلما اعتبر ذلك امتيازا لصالح المؤسسة، إذ بفضله تتمكن من تجديد استثماراتها ودفع ضرائب أقل، فضلا عن كون الاهتلاك عنصرا أساسيا من عناصر التمويل الذاتي للمؤسسة.

3.3.2 إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة:

تشكل هذه التقنية وسيلة الامتصاص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى ال يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة. بحيث تعتبر المعاملة الضريبية للخسائر المحققة من الفرص الاستثمارية المختلفة أحد الوسائل الهامة التي يمكن استخدامها ليس فقط للحد من الآثار السلبية للضرائب بمختلف ألوانها، بل أيضا لتشجيع الاستثمارات الخاصة وزيادة التراكم الرأسمالي في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة. يتوقف نجاح هذه الأدوات على عاملين هما :

- ✓ اعتبار الضريبة جزءا من مناخ استثماري عام تتداخل عناصره وتتشابك إلى حد كبير منها: الاستقرار السياسي، استقرار العملة، إمكانية التحويل الجاري للعملة، نطاق السوق وحجمه، طبيعة النظام المصرفي والمالي القائم درجة تطور الهياكل القاعدية ووسائل الاتصال... إلخ .

- ✓ الزمن الذي يتم فيه استخدام هذه الأدوات فتجاوب المؤسسات مع المزايا الضريبية يربط بالمرحلة التي يمر بها الاقتصاد، ودرجة المخاطر التي يمكن للمؤسسة تحملها على ضوء العوائد المنتظرة. ففي أوقات الخروج من الأزمة يكون هناك ميل أكبر للاستفادة المزايا وحوافز الاستثمار.

3 ماهية الاستثمار والمؤسسات المصغرة: في ما يلي بعض المفاهيم الاساسية حول الاستثمار والمؤسسات المصغرة.

1.3مفهوم الاستثمار:

يعتبر الاستثمار هو التضحية بالموارد التي يستخدمها في الحاضر، على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات، أو فوائد خلال فترة زمنية معينة. حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار (بابا، 2004، صفحة 35)

2.3 محفزات الاستثمار:

إن مجرد توفر فوائض نقدية أو مدخرات، لدى الأفراد والمؤسسات، لا يكفي لكي تنشط حركة الاستثمار. بل يجب أن يرافق ذلك توفر مجموعة من العوامل التي تخلق حافزا لدى من لديهم مدخرات لتحويلها إلى استثمارات نذكر منها (بابا، 2004، الصفحات 37-38):

1.2.3توفر درجة عالية من الوعي الاستثماري لدى الأفراد والمؤسسات:

لأن مثل هذا الوعي يجعل المدخرين يشعرون بالحس الاستثماري، الذي يجعلهم يقدرون الإيرادات المترتبة عن توظيف مدخراتهم في شراء الأصول المنتجة، وليس مجرد تجميدها في شكل أوراق بنكية، ربما تتناقص قيمتها الشرائية في المستقبل ، بفعل عامل التضخم والأزمات المالية المحتملة .

2.2.3ينبغي توفير المناخ الاجتماعي والسياسي الملائم لعمليات الاستثمار:

وذلك بتوفير الحد الأدنى من الأمان، الذي يشجع المدخرين على تقبل المخاطرة المصاحبة للاستثمار، ومن أهم عوامل توفير المناخ المناسب للاستثمار، خلق قوانين وتشريعات، تنظم وتشجع عمليات الاستثمار، وتحفز وتحمي حقوق المستثمرين، سواء كانوا محليين أو أجانب، وتنظم المعاملات في الأسواق المالية .

وينجر عن توفير جو الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، جعل الطمأنينة، وعدم الخوف في نفوس المدخرين و المستثمرين.

3.2.3من دوافع الاستثمار، توفر سوق مالي كفؤ وفعال:

يوفر المكان والزمان المناسبين، يعطي للمدخرين فرصة في استثمار أموالهم، وللمقترضين في الحصول على تلك الأموال. وبصفة عامة يعطي فرص الاستثمار لكل واحد منهم في اختيار المجال المناسب، من حيث أداة الاستثمار، والتكلفة والمخاطرة. وما يميز السوق المالي، من حيث الكفاءة في توفير صفة الديناميكية، وسرعة الاستجابة للأحداث. وتوسيع هذا السوق، والتسهيلات المناسبة، وقنوات الاتصال النشطة، بالإضافة إلى التقنين الخاص بهذه المعاملات المالية في مجال الاستثمار.

3.3المؤسسة المصغرة :

تعرف بأنها: "مؤسسة تشغل من 01الى 09 ولها رقم أعمال أقل من 20مليون دينار جزائري أو يكون مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرة ملايين دينار جزائري" . (قانون، 2001، صفحة 8)

4.3الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كجهاز مساعدة على الاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر:

تعد القروض القلب النابض في إنشاء لمؤسسات المصغرة وذلك من خلال التمويلات التي تمنحها كل من البنوك والأجهزة والهيئات التي تقوم بتدعيم هذا النوع من الاستثمارات وتشجيعها وتنميتها، ومن أهمها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب " ANSEJ".

1.4.3 الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(Agence Nationale de Soutien a l'Emploi des Jeunes)

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96_296 المؤرخ في08 سبتمبر 1996 ،حيث نصت المادة الأولى من المرسوم صراحة على انشاء الوكالة.

و جاء فيها ما يلي عملا بأحكام المادة 16 من الأمر 14_ 96 المؤرخ 24 جوان 1996 ،تحدث هيأة ذات طابع خاص تسري عليها احكام هذا المرسوم تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و تدعى في صلب النص الوكالة.

و تعرف بانها هيأة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و حدد مقر الوكالة بمدينة الجزائر العاصمة، و يمكن نقله الى أي مكان أخر من التراب الوطني بمرسوم تنفيذي يتخذ بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل كما يمكن للوكالة ان تحدث أي فرع جهوي او محلي بناء على تقرير من مجلسها التوجيهي (مرسوم، 1996، صفحة 12).

4.الاطار التطبيقي :من خلال هذا الاطار وباستخدام منهجية الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع (ARDL) سنقوم بتحليل العلاقة بين الحوافز(الاعانات) الضريبة والاستثمارات المنجزة من طرف الشباب والتي تدخل ضمن جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

1.4 وصف النموذج: وذلك من خلال التعريف بمتغيرات النموذج، وتحديد الشكل الرياضي.

1.1.4التعريف بمتغيرات النموذج: وتتمثل متغيرات النموذج في مايلي :

المتغير التابع :وهو المتغير الذي تتحدد قيمته تبعاً للقيم التي تتخذها متغيرات أخرى وهو الاستثمار **INV** .

المتغيرات المستقلة: وهي المتغيرات التي تحدث تغيير أو تؤثر في المتغير التابع وتتمثل في الإعفاءات الضريبية (التكاليف الضريبية للدولة)والتي نعبر عنها بالرمز **IMPO .**

2.1.4 تحديد الشكل الرياضي: يمكن تمثيل دالة الاستثمار بالعلاقة الخطية بين الاستثمار و الإعفاءات الضريبية حيث تم تكوين هذه الدالة وفقا للنظرية الاقتصادية التي أثبتت وجود علاقة بين الاستثمار و الاعفاءات الضريبية.

$INV = f(IMPO ; u)$

$INV = a + b\ IMPO + u$

3.1.4اختبار السكون

لاجراء منهجية الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع (ARDL) لابد يكون متغيرات الدراسة ساكنة عند الفرق الاول او الفرق الثاني او مزيج منهما. وللتأكد من صحة هذا الشرط قمنا باجراء اختبار ADF واختبار فيليب بيرون PPكما هو مبين في الجدول ادناه.

الشكل رقم01: اختبار درجة سكون السلستين الزمنيتين لكل من الاستثمار والاعفاءات الضريبية

ADF	Level		
	variable	INV	IMPO
	Prob.	0.7419	0.4683
	First Difference		
	Prob.	0.0220	0.0346
PP	Level		
	Prob.	0.7099	0.5110
	First Difference		
	Prob.	0.0220	0.0001

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على مخرجاتeviews 10.0

من خلال الشكل يتبن ان المتغيرين مستقرين من نفس الدرجة وهو ما نصت عليه فرضيات بناء نموذج (ARDL) ، حيث ان اختبار جذر الوحدة(ADF) كانت نتائجه تشير الى استقرار السلسلة عند First Difference وهو ما اظهرته النتائج الاحتمالية للمتغيرين على التوالي (IMPO - INV) (0.0220 ، 0.0346) وهي نسب اقل من 0.05 .

كما أن اختبار فيليب بيرون pp اظهر نفس النتيجة حيث ان السلسلة مستقرة عند First Difference وذلك استنادا لما اظهرته النتائج الاحتمالية للمتغيرين(IMPO - INV)0.0220 ،0.0001وهي نسب اقل من 0.05 .

4.1.4 تقدير معلمات نموذج(ARDL) المدى الطويل بعد التأكد من ان شروط بناء نموذج ARDL متوفرة في مايلي تقدير لمعلمات النموذج.

الجدول رقم02 : تقدير معلمات متغيرات نموذج(ARDL) المدى الطويل

المتغير	المعامل	معامل الخطأstd.error	قيمة t	الاحتمال
inv	0.590487	0.150441	3.925042	0.0017
impo	0.408109	0.160384	2.544575	0.0244
c	0.639892	2.279166	0.280757	0.7833
Prob(F-statistic)=0.0000	F=55.19220	Durbin-Watson=1.955105	R^2=0.878429	R=0.894638

المصدر :من اعداد الباحثين بناءا على مخرجاتeviews 10.0

من خلال الجدول رقم نلاحظ أن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية عالية ، وهذا ما يدل عليه معامل التحديد حيث بلغ معامل التحديد 89.5% وبالتالي فإن المتغير المفسر يشرح89.5% المتغير التابع و 10.5% المتبقية ترجع لمتغيرات تفسيرية اخرى، بالتالي نستنتج أن هناك علاقة توازنية طويلة الاجل.

ومن خلال اختبار ستودينت Test de Student نلاحظ ان معالم نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل معنوية احصائيا . وعليه فالنموذج مقبول ، وهذا ما دلنا عليه اختبار فيشر حيث أنProb(F - statistic)=0.0000 وهي أقل تماما من 0.05 ،أما وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء فان اختبار ديربن ووتسنن(Durbin-Watson=1.955105) يدل على عدم وجود هذه المشكلة .

5.1.4 اختبار جودة النموذج المقدر: في هذا الاختبار نجري عدة اختبارات وذلك للتأكد من سلامة النموذج المقدر وانه لا يعاني من أي مشاكل احصائية.

الجدول رقم03 اختبار جودة النموذج المقدر

اختبار إرتباط سلسلة البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
فرضية العدمH0 : لا توجد مشكلة إرتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار			
F-statistique	4.365982	Prob F	0.02563
Obs*R-au carré	7.899655	Prob Chi-Square	0.0325
اختبار عدم ثبات التباينHeteroskedasticity Test ARCH			
فرضية العدم H0: التباين ثابت			
F-statistique	1.365248	Prob F	0.5362
Obs*R-au carré	0.836369	Prob Chi-Square	0.4256
اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Nomality test Jarque-Bera			
فرضية العدم H0:البواقي موزعة توزيع طبيعي			
Jarque-Bera	1.625698	Prob	0.5225
اختبار مدى ملائمة النموذج Ramsey Reset Test			
فرضية العدم H0 : النموذج محدد بشكل صحيح			
t-statistique	1.005695	Prob	0.6532
F-statistique	1.300652	Prob	0.5993

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على مخرجاتeviews 10.0

من الجدول اعلاه نستنتج مايلي:

بالنسبة لاختبار الارتباط التسلسلي للبواقي فأن احتمالية فيشر تساوي 0.02563 تقل عن درجة المعنوية 5%، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم القائلة بأنه توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.

أما اختبار عدم ثبات التباين فاحتمالية فيشر تساوي 0.5362 تفوق درجة المعنوية 5%، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بثبات تباين البواقي.

وأشار اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية بإن احتماليةJack-Berra تساوي 0.5225 تفوق درجة المعنوية5%، مما يؤكد قبول فرضية العدم القائلة إن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.

كما يبين اختبارRamsey Reset أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم الملائمة للشكل الدالي، ودلالة ذلك أن القيمة الاحتمالية لستودنت و فيشر على التوالي تساوي 0.6532 ، 0.5993 تفوق درجة المعنوية5% .

6.1.4 اختبار الحدود bounds test:

الجدول رقم 04 اختبار الحدود

k	Value	Test Statistic
1	0.778299	F-statistic

I1 Bound	I0 Bound	Significance
4.78	4.04	10%
5.73	4.94	5%
6.68	5.77	2.5%
7.84	6.84	1%

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على مخرجات eviews 10.0

من خلال الجدولين اعلاه يتبن ان قيمة F-statistic Value(0.778299)هي أكبر من قيمة I1Bound عند مستوى المعنوية 2.5%وهو ما يجعلنا نقول ان المعادلة متكاملة من الدرجة (I1)

7.1.4 منهجية تصحيح الخطأ

جدول رقم05 منهجية تصحيح الخطأ

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
D(LNIMPO)	0.408109	0.220677	3.849351	0.0373
CointEq(-1)	-0.409513	0.216077	-3.895218	0.0305
Cointeq = LNINV - (0.9966*LNIMPO + 1.5626)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNIMPO	0.996572	0.183315	5.436384	0.0001
C	1.562569	4.237428	0.368754	0.7182

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على مخرجات eviews 10.0

من الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل حد الخطأ CointEq(-1) سالب وهو معنوي كما اشارت اليه القيمة 0.0305وهي أقل من 5% وعليه يمكن القول أن النموذج يقوم بتصحيح أخطاء بسرعة تصل الى 40% من الأجل القصير الى الاجل الطويل. أما بالنسبة للأجل الطويل فان المعادلة لها تأثير في المدى الطويل وهو ما تأكده نسبة الاحتمالية للإعفاءات الضريبة 0.0001 فهي تأثر في الاستثمارات في الاجل الطويل وهو ما تأكده النظرية الاقتصادية .

8.1.4 نتائج الدراسة التطبيقية :

من خلال ما سبق يتبن ان للسياسة الضريبية دور اساسي في تشجيع الاستثمار في المؤسسات المصغرة، وبالتالي هناك علاقة طردية بين التحفيز الضريبي والاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر، وهذه النتيجة متوافقة مع النظرية الاقتصادية.

الخاتمة

انطلاقا من الأهمية الكبيرة التي تولها مختلف الدول في الإدارة المثلى للسياسة الضريبية ورفع الطاقات الاستثمارية لدفع عجلة النمو فان الإعفاءات الضريبية آلية تحفيزية تقوم على خفض عبئ الضرائب على المكلفين وبالتالي تشجع على العملية الاستثمارية وتحسن التوجيه الجغرافي للاستثمارات وتعالج مشكلة تمركزها في محيط واحد لا يؤدي إلى تنمية مستدامة فمن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية

- السياسة الضريبية هي تعبير عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية
- بالإضافة إلى الدور المحوري الذي تلعبه الضريبة على مسار النشاط الاقتصادي، فهي تمثل عاملا أساسيا في تحديد قدرة الدولة على إدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق خطط التنمية على شتى المستويات الاقتصادية منها والاجتماعية بما تكفله من تيار متواصل للإيرادات، يمكن الحكومة من القيام بالدور المنوط بها
- للضريبة دور مزدوج، حيث يمكن أن تكون كرادع للاستثمار من خلال المغالاة في الأعباء الضريبية أو الازدواج الضريبي، كما يمكن أن تكون محفز له، وذلك عن طريق تأثيرها على كل من معدل الأرباح والتكاليف وعلى المدخرات وبالتالي على تكوين رأس المال الضروري للاستثمار و بهذا تساهم الضريبة في تحقيق النمو الاقتصادي والتوازن القطاعي أو الجهوي والتخفيف من حدة البطالة إلى غير ذلك من الأهداف.
- للسياسة الضريبية دور اساسي في تشجيع الاستثمار في المؤسسات المصغرة، وبالتالي هناك علاقة طردية بين التحفيز الضريبي والاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر، وهذه النتيجة متوافقة مع النظرية الاقتصادية.

ننوه في الاخير الى ان الافراط في منح هذه الاعفاءات ينعكس سلبا على موارد الدولة اذا لم تكن هناك رقابة فعلية لهذه الاستثمارات ومدى مساهمتها في تنمية ايرادات الدولة ، كما لا يجب الاهتمام فقط بالكم انما بنوعية الاعفاءات حتى لا يكون هناك غش وتهرب ضريبي تحت مايسمى اعفاءات ضريبية من طرف الدولة.

قائمة المراجع :

1. محرزي محمد عباس ، اقتصاديات الجبائية و الضرائب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة،2003،الجزائر.
2. عبيرات لخضر ، فعالية النظام الضريبي من خلال التحصيل في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة - دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري- ، أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص(نقود مالية وبنوك) ،2017- 2018.
3. حجازي مرسى السيد ، النظم الضريبية (بين النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية، بيروت، ،2001.
4. قدي عبد المجيد , مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية- ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ، 2004.
5. بابا عبد القادر ، سياسة الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2003-2004.
6. . بابا عبد القادر ، سياسة الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2003-2004.
7. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم (01/18)، المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 2001/12/12.
8. المادة 01-02 من المرسوم التنفيذي رقم 96_ 296 ،الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52 ،الصادرة في 11 سبتمبر1996.
9. المرسوم التنفيذي رقم: 4-14 ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة:25جانفي2004 ، العدد06.